افتتاحية العدد

البحث العلمي شغفٌ مركوزٌ في ذات الإنسان العاقلة مذ هبط إلى هذه الأرض؛ يستكشف ظواهرها وبواطنها، ويدقق في مكنوناتها وتفاصيلها، وينظر في ذاته الإنسانية الفردية والجمعية، ويسعى للدفع قدما -بما ركز فيه من حب للخير- لبناء السعادة، وبسط الرفاهية؛ فما فتئ ذلك الكائن المتسائل الباحث يسابق الخطى في مسيرته، لا تثنيه عنها تقلبات الزمان ومرور مراحل العمران البشري في أدوار متباينة، مستجيبا لتلك الحاجة الفطرية الساعية دوما نحو جديد العلم النافع، الذي يبسط سلطانه على أرض الواقع، فتزهر كلَّ حين بنتاج العقل البشري في حضارات متعاقبة، وتمضي السنون ويتراكم ذلك النتاج العلمي ليشكل مخزونا معرفيا، ومرجعا ثريا بثمرات عقل الإنسان.

وما تزال عمان على مر تاريخها مركزا علميا حضاريا يمتد لآلاف السنين، بنتاج علمائها في شتى فنون المعرفة، وتفاعلهم في ساحات الموسوعات العمانية في علوم الشريعة والفقه والقضاء واللغة والطب وغيرها... مع نتائج العقول والأفكار البشرية في كل عصر، فتركوا بصماتهم واضحة جلية في مسيرة المعرفة البشرية. وقد سار على هذا النهج باني نهضة عمان ومجددها، ولا أدل على ذلك من إنشاء مؤسسات التعليم والبحث العلمي والمخابر، ومساندة البحث العلمي بكل الإمكانات والوسائل الكفيلة بتحقيق غاياته وأهدافه. وعلى نور من ذلك النهج الأصيل رسمت جامعة السلطان قابوس نهجها منذ نشأتها، فسعت لتوفير المناخ البحثي في الجامعة من خلال عمادة البحث العلمي، والمنح البحثية والمجلات العلمية المحكمة.

ولم تكن كلية الحقوق بجامعة السلطان قابوس لتتمكن من أداء رسالتها على الوجه الأكمل المرجو؛ دون أن يتأسس لها كيان علمي مستقل يعبر عن وجودها البحثي ويستقطب جديد النتاج القانوني تأسيسا وتحليلا ونقدا وابتكارا. فجاء فجر هذا العام مبشرا بمولود جديد: **مجلة جامعة السلطان قابوس للدراسات القانونية**، ليقف شامخا جنبا إلى جنب مع مجلات جامعة السلطان قابوس. ومن حسن الطالع أن يتزامن هذا الحدث التاريخي مع مناسبة احتفال كلية الحقوق بمرور ربع قرن على تأسيسها.

وقد تنوعت في هذا العدد الافتتاحي الأول الإسهامات البحثية فغرفت من مختلف أقسام القانون، ويضم هذا العدد ستة بحوث؛ الأول بعنوان: **"مصادر التضامن في الكفالة**

وفقا للقانون العماني، دراسة مقارنة" للأستاذ الدكتور محمد إبراهيم بنداري، وجلى فيه عن مفهوم التضامن في الكفالة وأثره في القانون العماني مقارنة بالقانون المصري والفرنسي والأردني والإماراتي. أما البحث الثاني فكان بعنوان: **"تطور الحوكمة وإطار العمل القانوني والمؤسسات للوقف بماليزيا"**، شارك في إعداده كل من الدكتور فارس جعفري، والأستاذ الدكتور محمد أكرم لال الدين، والدكتورة شريفة زبيدة سيد، وسعى البحث لبيان التجربة الماليزية في الأوقاف من حيث تطور المنظومة التشريعية ومصادرها بالتزامن مع تطور الوقف ذاته كما وكيفا، وجاء البحث الثالث بعنوان: **"طبيعة الخطبة في الشريعة والقانون والتطبيق القضائي"** للدكتور صالح بن علي بن سيف الشعيبي، ليناقش تكييف الخطبة في القانون واتجاهات الفقهاء الشرعيين والقانونيين مقارنة بتطبيقات القضاء في تكييف الخطبة بين العقد والوعد والآثار الناتجة عن ذلك. وأما البحث الرابع فكان في قانون الإجراءات، وسعى لدراسة إمكان الاعتماد على الإرادة الفردية مصدرا في قانون الإجراءات، وهو بعنوان: "**دور الإرادة الفردية في قانون الإجراءات المدنية والتجارية، نحو مصدر جديد للقانون الإجرائي**" للدكتور علي أبو عطية هيكل. وجاء البحث الخامس ليتناول موضوعا مهما ذا صلة بالجريمة، ويسلط الضوء على علاقة التلوث الفكري بالجريمة، وهو بعنوان: "**التلوث الفكري وأثره على الظاهرة الإجرامية**" للدكتور عدي طلفاح محمد الدوري. وأخيرا بحث الدكتور عبد الله الحبيب المحجوب يتناول نوعا من الفعل غير المشروع دوليا بعنوان: "**الفعل غير المشروع ذو الطابع الاستمراري في إطار المسؤولية الدولية**".

ستخطو مجلة جامعة السلطان قابوس -بحول الله- خطاها بكل ثقة وثبات، واعدة الباحثين والقراء بالجديد المفيد في مجال القانون، وتبقى صفحاتها مفتوحة مشرعة لكل إسهام بحثي جاد؛ يدفع بالمعرفة القانونية قدما، ويروي شغف المتعطشين للمعرفة المستجدة في مجال القانون.

والله نسأل أن يكلل هذه الجهود بالنجاح والتوفيق، وأن تحقق بغيتها في نشر العلم والمعرفة، وتكون ذخرا للباحثين وطلبة العلم. والله الموفق لكل خير.

إدارة التحرير